

لماذا رفضت الدول العربية

بعض قرارات مؤتمر (هافانا)

للتجارة الدولية

بفهم محي هامد الربغى

لعله مما يلفت النظر فى قرارات المؤتمر الامور الآتية:

أولا — تنص المادة ١٢ على الآتى :

«يعترف الاعضاء ان الاستثمارات الاجنبية، سواء منها الخاصة أو العامة يمكن أن تكون ذات شأن كبير فى ترقية الشؤون الاقتصادية، وبالتالي تؤدي إلى التقدم الاجتماعى. وذلك باتخاذ ضمانات وتدابير كافية للتأكد من أن الاستثمارات الاجنبية لا تستخدم كوسيلة للتدخل فى الشؤون الداخلية أو السياسات القومية للاعضاء. ويعترف الأعضاء أيضا أنه من الممكن تسهيل التقدم الاقتصادى إذا منحت الاستثمارات الاجنبية فرصا متساوية مع رؤوس الاموال القومية. وعلى ذلك يوافق الاعضاء — فى الحدود المذكورة — على تهيئة أوسع الفرص للاستثمارات وتقديم أكبر ضمان لرؤوس الاموال الموجودة فعلا، والمتنظرة مستقبلا» .

ومعنى كل ذلك أن الدول الاعضاء تعترف باطلاق المنافسة بين رؤوس لاموال الاجنبية والقومية ... ولسكنا إذا استعرضنا المركز المالى لكافة

الدول نجد أنه لا توجد إلا دولة واحدة هي التي تستطيع أن تصدر رؤوس الأموال ، وهي الولايات المتحدة الأمريكية حيث إنها هي التي تملك فائضا من رؤوس أموالها ترغب في تصديره إلى الخارج . وذلك لعاملين :

١ - وجود هذا الفائض من رؤوس الأموال داخل أمريكا يهدد بالندفاعها إلى المضاربة مما يندر بأزمة خطيرة على النظام الاقتصادي الأمريكي ، حيث أن الصناعة الأمريكية كادت تصل إلى حد التشبع .

٢ - تصدير رؤوس الأموال الأمريكية إلى الخارج يخل إلى حد كبير مشكلة الدولار ويوفره لدى الدول ، فتستطيع أن تشتري منتجات أميركا . ومن المعروف أن استمرار وجود مشكلة الدولار يهدد تجارة أمريكا الخارجية بخاطر كبير ينعكس على معدل الانتاج .

هذا فيما يتعلق بأمريكا ، أما بقية الدول الأخرى - بدون استثناء - فإنها في حاجة ماسة إلى رؤوس الأموال القومية لاستخدامها في مشروعات التعمير ، وبالتالي فلا يمكنها تصدير أى جزء منها إلى الخارج .

والملاحظة الثانية على المادة الثانية عشر هذه أنها تفترض - بل إنها تشترط - أن رؤوس الأموال الأجنبية لا تؤدي إلى تدخل الدولة المصدرة لها في الشؤون الداخلية للدولة المستوردة لهذه الأموال . فهل يمكن ضمان تنفيذ هذا الشرط ؟ ! نستطيع أن نتنبأ بالإجابة على هذا السؤال بالنفي ، وذلك لسبب بسيط ، وهو أن الدولة المصدرة تحاول بقدر استطاعتها الاطمئنان إلى إمكان الدول المدينة أن تسدد ما عليها من ديون ، فقد تبين للولايات المتحدة الأمريكية أن معظم الدول الأوروبية المدينة لها قبل الحرب العالمية الثانية عجزت عن الوفاء بديونها . وعلى ذلك خسرت أميركا الجزء الأكبر من استثماراتها . ومحاولة الاطمئنان تعنى سيطرة الدولة الدائنة والإشراف على المشروعات التي تستثمر فيها رؤوس أموالها . كما تعنى أيضا

تدخل الدولة الدائمة لتوجيه رؤوس أموالها إلى نواحي النشاط الاقتصادي الملائمة لها . من كل هذا يتبين لنا أن هذا الشرط عديم الفائدة . وتتضح هذه الحقيقة من شروط القروض التي منحتها الحكومة الأمريكية إلى دول غرب أوروبا لتنفيذ « برنامج الانعاش الاوربي » المعروف باسم « مشروع مارشال » فقد نصت الاتفاقية على إشراف الحكومة على أنواع السلع التي تستوردها بمقتضى الاتفاقية .

ثانيا : — وفيما يتعلق بتحويل رؤوس الأموال الأجنبية إلى رؤوس أموال قومية — مع تعويض ذلك بشكل مرض — لم يهتم بها إلا في بعض حالات فردية . ويبدو هذا من نص الفقرة الثالثة من المادة (١٣) « يساعد الاعضاء على التعاون بين المشاريع الاهلية أو المستثمرين بقصد إنهاء التقدم الاقتصادي في الحالات التي يبدو فيها للأعضاء أن مثل هذا التضامن أمر لازم . »

وقد غرر ببعض البلدان المتأخرة — من حيث عدم نهضة صناعاتها الكبيرة — حتى تقبل هذا الوضع ، بما قدم لها من طعم يتمثل في نصيب من الاسلاب أعطى لها علي صورة تعويضات .

ومهما يكن من أمر ، فالحقيقة أن الاستثمارات الأجنبية ، فيما خلا التي تعتبر دينا علي الحكومة ، هي ضارة بالمصالح القومية ، وذلك للأسباب الآتية :
١ خطورة هذه الاستثمارات على السياسة الداخلية حيث ان الحماية المناسبة ضد هذه الاستثمارات لا توجد ولا يمكن تشريعها . وهذا أمر أظهرته التجارب حيث استتبع الغزو الاقتصادي غزو سياسي .

٢ — رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة لا تؤدي إلى التقدم الصناعي القومي ، لأنها تتوسع في اجتناء الأرباح من البلاد المتأخرة فحسب ، ولكن لأنها

تسعى أيضا إلى الاستثمارات في الصناعات التي لا تتعرض مع الصناعات الأخرى
الأموال . والتي في الحقيقة تساعد الإمداد ببنواد الخام لتعمده صناعات مختلف
البلاد . وبالتالي يكون الاستثمار الاقتصادي .

٣ — لقد دلت التطورات المالية الحديثة لشركات مثل « شركة الهند
البريطانية للصناعات الكبيرة » أن المستثمرين الأجانب قليلو الاستعداد
بمساعدة تقدم الصناعات الثمينة القومية . أما في الصناعات الأخرى حيث توجد
الأموال الأجنبية يحاول أصحاب هذه الأموال خلق تلك الصناعات (القومية)
لمدلا من المساعدة على إنعاشها .